

Distr.: General
19 April 2010
Arabic
Original: English/French

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

كاليدونيا الجديدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة*

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - لمحة عامة
٤	ثانيا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية
١١	ثالثا - الميزانية
١٢	رابعا - الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية
١٢	ألف - لمحة عامة
١٣	باء - العمل والتعليم
١٤	جيم - الموارد المعدنية
١٥	دال - السياحة
١٥	هاء - القطاعات الاقتصادية الأخرى

* قُدمت هذه الوثيقة في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠ للسماح بإدراج آخر المعلومات المترجمة عن الإقليم.



- ١٦ - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
- ١٧ - نظر الأمم المتحدة في المسألة.....
- ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة.....
- ١٧ - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
- ١٩ - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

أولا - ملحة عامة

١ - كاليدونيا الجديدة إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره فرنسا. وتقع كاليدونيا الجديدة، التي تعتبر إقليما فرنسيا فيما وراء البحار يتسم بطابع خاص ويخضع لأحكام المادة الثالثة عشرة من الدستور الفرنسي، في المحيط الهادئ، على بعد ١٥٠٠ كيلو متر إلى الشرق من أستراليا و ١٧٠٠ كيلو متر إلى الشمال من نيوزيلندا. وهي تشمل جزيرة كبيرة واحدة تعرف باسم غراند تير وجزرا صغيرة تعرف بجزر لويالتي (أوفيا وماري وليفو وتيغا)، وأرخيبيل جزر بيليب، وجزيرة بين وجزر هون. وهناك أيضا عدة جزر غير مأهولة إلى الشمال من جزر لويالتي. وتبلغ مساحة غراند تير ١٦٧٥٠ كيلو مترا مربعا ومساحة الإقليم ١٩١٠٣ كيلو مترات مربعة. وتقع العاصمة نوميا في الطرف الجنوبي من غراند تير. وينقسم الإقليم إلى ثلاث مقاطعات هي الشمال والجنوب (على غراند تير وجزيرة بين) وجزر لويالتي. واللغة الرسمية للإقليم هي الفرنسية ويُستخدم نحو ٢٧ لغة كاناكية محلية في مناطق محددة جغرافيا بدقة^(١).

٢ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٤، بين إحصاء أكمله المعهد الوطني الفرنسي للإحصاءات والدراسات الاقتصادية أن سكان كاليدونيا الجديدة يبلغون ٧٨٩ ٢٣٠ نسمة، بزيادة تبلغ ٣٣ ٩٥٣ نسمة، أو ١٤,٧ في المائة خلال السنوات الثماني التي انقضت منذ الإحصاء الأخير في سنة ١٩٩٦. وكان عدد السكان حسب تقدير غير رسمي أقرب عهدا ٤١٠ ٢٤٤ نسمة حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وأثار تعداد ٢٠٠٤، الذي ركز على المجموعات الإقليمية للسكان بالمقارنة بالمجموعات العرقية، خلافا ومقاطعة بصفة رئيسية من قبل الأحزاب المنادية بالاستقلال أو المجموعات من السكان الأصليين على نحو رئيسي، بما في ذلك جبهة الكانكا الاشتراكية للتحرير الوطني والاتحاد النقابي للعمال الكانكا والعمال المستغلين، التي كانت ساخطة على حذف أسئلة تتعلق بالأصل العرقي.

٣ - ووفقا لمعلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، شمل تعداد عام ٢٠٠٩ أسئلة تتعلق بالأصل العرقي. وبالتالي يتاح لسكان كاليدونيا الجديدة أن يحددوا هويتهم بوصفهم ينتمون إلى منشأ عرقي بعينه. وستشكل هذه البيانات، التي سيتم الكشف عنها خلال الشهور

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من مصادر منشورة، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، وأيضا من المعلومات المنقولة إلى الأمين العام من قبل الدولة القائمة بالإدارة. بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

(١) Bilan démographique 2008 de l'Institut de la statistique et des études économiques (ISEE)

المقبلة، أداة لقياس آثار عملية إعادة التوازن، أي معالجة الاختلالات في التوازن بين المقاطعات، مما يمثل أساسا للعملية المؤسسية لكاليدونيا الجديدة.

٤ - ووفقا لما أوردته الدولة القائمة بالإدارة، فإن التعداد الجديد لسكان كاليدونيا، الذي لا يعتبر رسميا بعد، أتاح إمكانية استخلاص عدد من الدروس المستفادة التي ترفضها الآن الإدارات المحلية في الإقليم. وتنتظر الأرقام النهائية بترقب شديد نظرا لأهميتها الحاسمة في حساب توزيع الاعتمادات المالية التي تخصصها الدولة للمجتمعات المحلية. فبالنسبة للبعض، تسيء تلك الحسابات تقدير أعداد المهاجرين. وقد أوفدت بعثة استيضاحية إلى الإقليم في شباط/فبراير ٢٠١٠ وأكدت نتائج التعداد. وستجرى دراسة تكميلية لتقدير أعداد المهاجرين.

٥ - وفي غضون ذلك، فإن المعلومات الرسمية الأقرب عهدا عن الأصول العرقية تعود إلى تعداد عام ١٩٩٦ الذي طلب فيه إلى الأشخاص تحديد المجتمع الذي يشعرون بالانتماء إليه من بين فئات بعينها. ويشمل السكان الميلانيزيون بصفة رئيسية الكاناك (١، ٤٤ في المائة)؛ وأشخاصا منحدرين من أصل أوروبي، من الفرنسيين أساسا (١، ٣٤ في المائة)؛ والوايزين (٩ في المائة)؛ والتاهيتيين (٦، ٢ في المائة)؛ والإندونيسيين والفيتناميين (٥، ٢ في المائة)؛ والسكان الذين يصفهم معهد الإحصاءات والدراسات الاقتصادية بأهم سكان "آخرون" (٧، ٧ في المائة).

٦ - وعلى الرغم من حصول زيادة قابلة للقياس في سكان كاليدونيا الجديدة منذ عام ١٩٩٦، فإن الخصائص الديموغرافية الجغرافية النسبية بقيت دون تغيير أساسا، إذ تعيش أغلبية السكان (حوالي ٧٠ في المائة) في مقاطعة الجنوب، بصفة رئيسية حول منطقة نومييا الكبرى، وحوالي ٢٠ في المائة في مقاطعة الشمال وحوالي ١٠ في المائة في جزر لويالتي. وفي سنة ١٩٩٦، شكّل السكان الأصليون من الكاناك حوالي ٧٨ في المائة من سكان مقاطعة الشمال و ٩٧ في المائة من سكان جزر لويالتي، ولكن لم يشكلوا سوى ٢٥،٥ في المائة من سكان مقاطعة الجنوب. وفيما يتعلق بالمجموعة السكانية الكبرى الثانية في الإقليم، أي الأشخاص المنحدرين من أصل أوروبي، فيعيش ٨٩ في المائة منهم في مقاطعة الجنوب.

ثانيا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

٧ - في أعقاب اتفاقي مآتينيون لعام ١٩٨٨، نتيجة لاتفاق نومييا، الذي وقع في ٥ أيار/مايو ١٩٩٨ بين حكومة فرنسا وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحريير وحزب التجمع من أجل بقاء كاليدونيا الجديدة داخل الجمهورية، وقبله شعب الإقليم بموجب استفتاء وتم

تدوينه في القانون الفرنسي، حدث مزيد من التغييرات في البنى السياسية والإدارية لكاليدونيا الجديدة. وبموجب أحكام الاتفاق، اختار الموقعون حلاً تفاوضياً يتوافق الآراء بشأن الوضع السياسي سيقدمونه معاً إلى سكان كاليدونيا الجديدة لاتخاذ قرار بشأنه. ومن المزمع الوصول بالعملية إلى نهايتها بإجراء استفتاء في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨، في موعد تحدده أغلبية بثلاثة أحماس أعضاء الكونغرس في كاليدونيا الجديدة، حينما يتناول الإقليم مسألة نقل السلطات السيادية إلى كاليدونيا الجديدة، وسبل حصولها على مركز المسؤولية الكاملة الدولي وتنظيم المواطنة بالجنسية. وترد في ورقتي العمل A/AC.109/2005/13 و A/AC.109/2009/9 وأدناه تفاصيل عن سلطات الدولة غير القابلة للنقض المقرر أن تنقل تدريجياً إلى الإقليم وعن مختلف الترتيبات المؤسسية بموجب عملية نومييا.

٨ - ويقوم مفوض سام بتمثيل الدولة الفرنسية في الإقليم. وعُين المفوض السامي الحالي، إيف داسونفيل، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ووفقاً للقانون الأساسي المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩، والمتعلق بكاليدونيا الجديدة، تختص الدولة بالمسائل التي يعدها القانون، وتختص تحديد الشؤون الخارجية، ومراقبة الهجرة وشؤون الأجانب، والعملة، والمالية، والصرف، والدفاع، والعدالة، والخدمة المدنية الحكومية، والحفاظ على النظام والأمن المدني. وفي مجال الدفاع، يمارس المفوض السامي المهام المنصوص عليها في أحكام القانون واللوائح السارية المفعول. ويجوز له إعلان حالة الطوارئ في الظروف المحددة في القوانين والمراسيم؛ ويرجع في ذلك إلى وزارة شؤون ما وراء البحار بعد إبلاغ سلطات حكومة كاليدونيا الجديدة. وفي إطار التنظيم الإقليمي للدفاع، تشكل المفوضية السامية للجمهورية في كاليدونيا الجديدة مقر المنطقة الدفاعية لكاليدونيا الجديدة. ووفقاً لتقارير أوردتها وسائط الإعلام، في عام ٢٠٠٩ بلغ عدد العسكرين الفرنسيين في كاليدونيا الجديدة (القوات المسلحة لكاليدونيا الجديدة) نحو ٣٠٠٠ فرد.

٩ - وتقع المسؤولية السياسية عن كاليدونيا الجديدة على عاتق الوزير الفرنسي للمقاطعات والأقاليم الواقعة فيما وراء البحار، بريس أورتنفو، ووزيرة شؤون ما وراء البحار، ماري - لوس بنشار. وخلال الزيارة الرسمية التي قامت بها السيدة بنشار إلى كاليدونيا الجديدة في عام ٢٠٠٩، أكدت الوزيرة من جديد رغبة الدولة في تنفيذ اتفاق نومييا. وأدت الصراحة التي اتسم بها خطابها والإجراءات المحايدة التي قامت بها الدولة في كاليدونيا الجديدة إلى طمأنة مختلف الأحزاب السياسية في الإقليم بقدر كبير.

١٠ - وتمثل حكومة الإقليم السلطة التنفيذية لكاليدونيا الجديدة ويتولى رئاستها الرئيس. وينتخبها الكونغرس وهي مسؤولة أمامه. وهي تضم ما بين ٥ أعضاء و ١١ عضواً ويحدد

الكونغرس العدد الدقيق قبل انتخاب الحكومة؛ ومنذ أيار/مايو ١٩٩٩ تتكون الحكومة من ١١ عضواً. وينص اتفاق نومييا على أن الحكومة إدارة جماعية يجب أن تعكس نسبيا التمثيل الحزبي في الكونغرس. ويُنتخب الرئيس بأغلبية أصوات جميع الوزراء. وفي ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، انتخب كونغرس كاليدونيا الجديدة فيليب غوميس رئيسا جديدا للحكومة الإقليم.

١١ - ويُقسم الأرحبيل إداريا إلى ثلاث مقاطعات، هي: مقاطعة الجنوب (عاصمة المقاطعة: نومييا)؛ ومقاطعة الشمال (عاصمة المقاطعة: كوني)؛ ومقاطعة جزر لويالتي (عاصمة المقاطعة: ليفو). ويقوم رئيس كل جمعية مقاطعة، الذي يختار من الحزب صاحب الأغلبية، بدور المسؤول التنفيذي الأول في المقاطعة. ويُنتخب أعضاء الجمعيات لمدة خمس سنوات.

١٢ - ويوجد في كاليدونيا الجديدة كونغرس للإقليم يتألف من ٥٤ عضواً، وهو هيئة تشريعية تتشكل من أعضاء جمعيات المقاطعات الثلاث (١٥ عضواً من مقاطعة الشمال، و ٣٢ عضواً من مقاطعة الجنوب، و ٧ أعضاء من مقاطعة جزر لويالتي)، ينتخبون لفترة خمس سنوات.

١٣ - ووفقاً للجدول الزمني للانتخابات التي تعقد كل خمس سنوات، فقد حُدد موعد تجديد عضوية الكونغرس وجمعيات المقاطعات بموجب مرسوم صدر في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٩. وتنافست على الترشيح أربع وعشرون قائمة في الدوائر الانتخابية الثلاث مجتمعة (١٠ قوائم في مقاطعة الجنوب، و ٧ قوائم في مقاطعة الشمال، و ٧ قوائم في مقاطعة جزر لويالتي). وتألف مجموع الناخبين من ٩٣٢ ١٣٥ شخصا، وشارك في التصويت ٥٥٨ ٩٨ شخصا، فيما يمثل نسبة مشاركة بلغت ٧٢ في المائة. وتم تنصيب جمعيات المقاطعات في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ والكونغرس في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٩.

١٤ - ووفقاً لما أورده الدولة القائمة بالإدارة، قدم حزب العمل طعنا أمام مجلس الدولة سعياً إلى إلغاء نتائج الانتخابات لاختيار أعضاء الكونغرس والجمعيات فيما يتعلق بدائرة مقاطعة جزر لويالتي الانتخابية. واستند ذلك الطعن إلى مخالفات لوحظت في الإجراء المتعلق بتحديد تفويضات الاقتراع وفي تنظيم عملية الاقتراع في بعض المراكز الانتخابية. وألغى انتخاب أعضاء الكونغرس وجمعية المقاطعة في مقاطعة جزر لويالتي بقرار من مجلس الدولة بتاريخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

١٥ - علاوة على ذلك، نتيجة لذلك القرار، تم تنظيم انتخابات جزئية جديدة لأعضاء الكونغرس وجمعية مقاطعة جزر لويالتي في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وأعلن عن ترشح ست قوائم في ذلك الاقتراع. وتألف مجموع الناخبين من ٨٤٨ ١٩ شخصا، وشارك في التصويت ١٠١ ١٤ من الناخبين، فيما يمثل نسبة مشاركة بلغت ٧١,٠٤ في المائة (بلغت

نسبة المشاركة في الاقتراع الذي جرى في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٩ في الدائرة الانتخابية لمقاطعة جزر لويالتي ٧٣,٢٥ في المائة).

١٦ - وأودعت قائمة "الجزر للجميع" اعتراضا لدى مجلس الدولة، بقيادة السناتور سيمون لوكهوت، سعيا إلى إلغاء العمليات الانتخابية لانتخاب أعضاء الكونغرس وجمعية المقاطعة في مقاطعة جزر لويالتي يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وتضم قائمة "الجزر للجميع" اتحادا من المعارضين للاستقلال، يتألف من انصهار لثلاث قوائم (هي قوائم حزب التجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية، وحزب المستقبل المشترك، وحزب التجمع من أجل المستقبل)، التي شاركت كأحزاب مستقلة في اقتراع أيار/مايو ٢٠٠٩ ولم تحصل على أي مقعد.

١٧ - ووفقا للجدول الزمني للانتخابات وعقب انتخابات عام ٢٠٠٩، تُعقد الجولة المقبلة من انتخابات جمعيات المقاطعات والكونغرس في أيار/مايو ٢٠١٤.

١٨ - ووفقا لما أوردته الدولة القائمة بالإدارة، مباشرة عقب انتخابات المقاطعات التي حرت في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، فإن الحكومة التي أسفرت عنها انتخابات نواب الكونغرس وجمعيات المقاطعات في السنة نفسها تشكلت من ١١ عضوا، بمن فيهم عضو من حزب المستقبل المشترك/الحركة من أجل التنوع، وثلاثة أعضاء من حزب التجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية، وعضو من حزب الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال، وثلاثة أعضاء من حزب الاتحاد الكاليدوني، وثلاثة أعضاء من حزب تجمع كاليدونيا. ومنذ ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، يت رأس الحكومة فيليب غوميس (من حزب تجمع كاليدونيا)، وهو مكلف أيضا بإدارة ومراقبة قطاع التعدين، والطاقة والنقل الجوي الدولي، فضلا عن شؤون نقل المعارف والبحوث. ونائب الرئيس هو بيير نغايوهني، من شعب الكاناك، وقد انتُخب في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وهو مسؤول عن قطاع التدريب المهني، والشؤون العرفية، والعلاقات مع مجلس الشيوخ العرقي والمجالس العرفية، فضلا عن شؤون المجتمع.

١٩ - وطوال سنوات كثيرة، سيطر على النظام الحزبي في كاليدونيا الجديدة حزب التجمع من أجل بقاء كاليدونيا داخل الجمهورية، الذي أعيدت تسميته منذ ذلك الوقت (التجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية). إلا أنه حدث انشقاق في القيادة أدى إلى ظهور حزب جديد ونجاحه في الانتخابات هو حزب المستقبل المشترك. ورغم ذلك، منذ عام ٢٠٠٨، لم يستطع حزب المستقبل المشترك الصمود في وجه الانشقاقات الداخلية ونشأ حزب جديد هو حزب تجمع كاليدونيا برئاسة فيليب غوميس، رئيس الحكومة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وبالتالي فإن هذا الشكل الجديد "المعارض للاستقلال" للساحة السياسية عزز مرة أخرى موقف

حزب التجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية، وهو ما ظهر من انتخابات عام ٢٠٠٩. ويعارض حزبا المستقبل المشترك وتجمع كاليدونيا الاستقلال التام و "الاستفتاء الحاسم" في عام ٢٠١٤. ومع ذلك، يعتبر الحزبان من الأحزاب المؤيدة للوفاق والحوار مع الحركة المناهضة بالاستقلال ولتطبيق اتفاق نوميا. وفي غضون ذلك، في عام ٢٠٠٥، أنشأ جاك لوفلير، مؤسس حزب التجمع من أجل بقاء كاليدونيا داخل الجمهورية الذي ظل زعيما للحزب لوقت طويل، حزبا جديدا معارضا للاستقلال، هو تجمع كاليدونيا.

٢٠ - وكما ورد من قبل، ينص اتفاق نوميا على مجموعة موازية من المؤسسات المصممة لمراعاة الاعتراف السياسي الكامل بهوية الكانك. وهناك ثمانية مجالس عُرفية، يغطي كل منها مجالا من المجالات العرفية الثمانية. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة مجلس شيوخ عرقي إقليمي النطاق يشمل ١٦ عضوا، يختار كل مجلس عُرقي اثنين منهم، برئاسة تناوبية. ويقوم الجهازان التنفيذي والتشريعي لكاليدونيا الجديدة باستشارة مجلس الشيوخ العرقي والمجالس العرفية بشأن أمور تتعلق مباشرة بهوية الكانك.

٢١ - ووفقا لما أوردته الدولة القائمة بالإدارة، فإن حركة السكان الأصليين ممثلة أساسا بجهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني، وهي تحالف لعدة أحزاب سياسية منادية بالاستقلال تشمل الاتحاد الكاليدوني، أقدم حزب في كاليدونيا الجديدة، التي تعتبر اتفاق نوميا بمثابة عملية للتحرر ينبغي أن تقود إلى الاستقلال.

٢٢ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، شكّل الاتحاد النقابي للعمال الكانك والمستعّلين، وهو نقابة مؤلفة بصفة رئيسية من الكانك، حزبا سياسيا جديدا دُعي حزب العمل. وفوق كل شيء، يركز هذا الحزب المدافع عن الاستقلال في برنامجه السياسي على الأحكام المتعلقة بحقوق شعب الكانك وعلى الحق في تقرير المصير، وعلى ضرورة مراعاة وضع العمال الكانك وأولئك المنحدرين من قوميات أخرى، لا سيما ما يتعلق بالتوزيع والاستخدام غير المنصفين لثروات الإقليم وموارده الطبيعية. وشارك هذا الحزب الساعي إلى الاستقلال الفوري في الانتخابات لأول مرة في انتخابات البلديات في آذار/مارس ٢٠٠٨. وقد حصل في مقاطعة الشمال وفي مقاطعة جزر لويالتي على عدد لا يستهان به من أصوات الناخبين المؤيدين للاستقلال. وقد تم تأكيد تلك النتيجة وتعزز الموقف السياسي لرئيس الحزب لوي كوترا أوريجوي، المؤسس أيضا للاتحاد النقابي للعمال الكانك والعمال المستعّلين، خاصة بعد النتيجة الطيبة التي حققها في انتخابات المقاطعات الجزئية في أواخر عام ٢٠٠٩. ويتيح تحقيق حزب العمل لنتيجة جيدة على مستويين تشكيلة سياسية جديدة في أوساط مناصري الاستقلال.

٢٣ - وسعت جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني في الماضي لتعزيز وحدتها الداخلية، خاصة بمناسبة الانتخابات التشريعية الأخيرة في عام ٢٠٠٧. ومع ذلك، فقد أسفرت عوامل من قبيل إنشاء حزب العمل، وظهور الاتحاد النقابي للعمال الكاناك والمستغلين المؤيد للاستقلال في عام ٢٠١٤، فضلا عن نتائج انتخابات المقاطعات، عن ظهور تنوع مرة أخرى وسط مناصري الاستقلال، وأدى ذلك إلى خلافات. واستفحلت تلك الخلافات خلال الفلاقل الاجتماعية التي حدثت في الفترة من نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس ٢٠٠٩ والتي أسفرت عن اعتقال العديد من المتظاهرين وقادة النقابات المتطرفين. وفي الوقت نفسه، وفقا لما أوردته وسائل الإعلام، تسببت تلك التطورات في إعادة تسليط الضوء على الشواغل المشتركة بشأن الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في أحوال السجون في الإقليم.

٢٤ - ونحى بعض أعضاء الاتحاد الكاليدوني (ذي النزعة الاستقلالية المعتدلة)، المؤيدون لحركات الاحتجاج النقابية، إلى التطرف في مواقفهم مما أسفر عن حدوث شرخ في أقدام حزب كاليدوني.

٢٥ - وفيما يتعلق بمؤسسات الدولة الفرنسية، فلم تعقد منذ عام ٢٠٠٧ أي انتخابات وطنية رئيسية (عدا الانتخابات الأوروبية) في كاليدونيا الجديدة. ومن الجدير بالذكر أن الكاليدونيين شاركوا في الانتخابات الرئاسية التي جرت في أيار/مايو ٢٠٠٧ وصوتوا بنسبة ٦٣ في المائة لصالح نيكولا ساركوزي. ومكنت الانتخابات الأوروبية مرشحا محليا، هو موريس بونغا (من حزب التجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية)، من أن يصبح أول عضو في البرلمان الأوروبي من شعب الكاناك.

٢٦ - كما أن رئيس الجمهورية نيكولا ساركوزي أكد في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ أن الدولة الفرنسية هي الجهة الضامنة لتنفيذ اتفاقات نومييا ونقل السلطات. ومع ذلك، أعرب الرئيس ساركوزي عن أمله في أن يبدأ الكاليدونيون منذ الآن وقبل حلول عام ٢٠١٤ في التفكير في المستقبل المؤسسي لبلدهم حتى يتسنى قبول التشاور المنصوص عليه في اتفاق نومييا بأغلبية ساحقة من الناخبين.

٢٧ - وستنتهي ولاية السناتور سيمون لوكهوت، الذي انتخب عام ٢٠٠١، في عام ٢٠١١، وفي ذلك الحين سيضطلع الممثلون المنتخبون بتسمية عضوين في مجلس الشيوخ (نتيجة لإنشاء مقعد إضافي) على أن يكون انتخاب هذين العضوين لمدة ٦ سنوات. وكما ذكر آنفا، أنشأ السناتور لوكهوت في عام ٢٠٠٨ حزبه الخاص وهو الحركة من أجل التنوع.

٢٨ - وكما ذكر آنفا، في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، شاركت كاليدونيا الجديدة في الانتخابات التشريعية للجمعية الوطنية الفرنسية، بالتصويت على شغل المقعدين المخصصين لكاليدونيا الجديدة في مجلس النواب الفرنسي، ومقعد واحد للدائرة الانتخابية الأولى التي تتألف من بلدة نوميا ومقاطعة جزر لويالي، ومقعد آخر للدائرة الانتخابية الثانية التي تتألف من مقاطعتي الشمال والجنوب باستثناء بلدة نوميا. وفاز حزب التجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية في الحالتين، الأمر الذي أعاد السيد شاغل المقعد بيير فروجيه إلى الجمعية الوطنية الفرنسية ممثلاً للدائرة الانتخابية الثانية، وانضم إليه السيد غاييل يانو ممثلاً للدائرة الانتخابية الأولى.

٢٩ - وفيما يتعلق بالنظام القانوني للإقليم، وفقاً لمصادر رسمية، فإن كاليدونيا الجديدة هي منطقة إقليمية فيما وراء البحار لها نظام قضائي خاص في إطار الجمهورية الفرنسية. وسبق كل من اتفاقي ماتينيون وقانون الاستفتاء الذي نجم عنهما الاتفاق بشأن كاليدونيا الجديدة الذي وقع في نوميا في ٥ أيار/مايو ١٩٩٨ والقانون الأساسي المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩ الذي يشكل الوضع الحالي لكاليدونيا الجديدة. ووفقاً لما ورد في الدراسة المستقلة التي أجرتها حكومة الإقليم، فإن حالة القانون الساري في كاليدونيا الجديدة، ولا سيما القانون المدني، هي نتيجة للتعايش بين الأعراف التي يمكن أن تكون مختلفة وتنبع من مصادر متعددة، وهي: القانون الفرنسي، وقانون كاليدونيا الجديدة الذي يفهم بوصفه القانون الذي صاغته كاليدونيا الجديدة حسب شروط يحددها القانون الأساسي، وما يستلزم الرجوع على نحو مستقل لمجموعة القواعد الأخرى السارية في الإقليم والتي يشكلها القانون العرفي.

٣٠ - وفيما يتعلق بتنفيذ مختلف أحكام اتفاق نوميا، كما ورد آنفا، فإن النقل التدريجي للسلطات من فرنسا قد بدأ عام ٢٠٠٠ ومن المزمع أن ينتهي قبل إجراء الاستفتاء المقرر. ويلزم الاتفاق فرنسا بنقل المسؤولية عن جميع مجالات الحكم (باستثناء السلطات "السيادية"، وهي سلطات الدفاع والعدالة والنظام العام والنقد وبعض مجالات الشؤون الخارجية) إلى كاليدونيا الجديدة. وتتقاسم فرنسا والإقليم المسؤولية عن الأنظمة المتعلقة بالتعدين والتعليم العالي والأبحاث والبث والخدمات الجوية والمجرة والعلاقات الإقليمية وبعض العلاقات الدولية.

٣١ - وأنشئت في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨، دعماً للأفرقة العاملة الـ ١٣ المنشأة في ٢٠٠٧، فرقة عمل لمساعدة الأفرقة العاملة لكاليدونيا الجديدة في الإعداد لنقل المجموعة التالية من السلطات، يخصص فريق عامل واحد لكل من السلطات التي ستُنقل، تحت رعاية المفوض السامي. وتم التوصل بالإجماع إلى اتفاق تفصيلي بشأن مسألة نقل السلطات إلى

كاليدونيا الجديدة في عام ٢٠٠٩، بناء على الأعمال التي قامت بها الأفرقة العاملة. وقد تم التصويت على تعديل القانون الأساسي لعام ١٩٩٩ عقب انتخابات المقاطعات في عام ٢٠٠٩. علاوة على ذلك، ووفقا لما أوردته وسائط الإعلام، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، صدّق كونغرس كاليدونيا الجديدة بالإجماع على تولى حكومة الإقليم المسؤولية عن قطاعات رئيسية مثل التعليم الثانوي، والتعليم الابتدائي الخاص، والشرطة والأمن، فضلا عن النقل البحري والجوي على الصعيد المحلي.

٣٢ - كما أُتخذت بعض الخطوات لتلبية الشرط الوارد في اتفاق نومييا لسنة ١٩٩٨ والمتمثل في الموافقة على رموز الهوية التي يمكن لكاليدونيا الجديدة أن تتحد حولها، بما يشمل النشيد الوطني، وتصميم الشعار وأوراق النقد، بالإضافة إلى اسم وعلم جديدين. ولم تحل هذه المسائل بعد، ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فإنها كانت لا تزال قيد المناقشة حتى أوائل عام ٢٠١٠.

٣٣ - وترد في الفرع السادس أدناه معلومات عن البيانين اللذين أدلى بهما رئيس حكومة الإقليم وممثل جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني في عام ٢٠٠٩ أمام اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (اللجنة الرابعة) التابعة للجمعية العامة.

٣٤ - وكما أُفيد آنفا، يرد نص اتفاق نومييا في ورقة العمل لسنة ١٩٩٩ (A/AC.109/2114، المرفق). وفي مطلع آذار/مارس ٢٠٠٩، أنشأ رئيس حكومة كاليدونيا الجديدة، بالاشتراك مع المفوض السامي الفرنسي، موقعا ذا صلة على شبكة الإنترنت، هو www.transfertsdecompétences.gouv.nc.

ثالثا - الميزانية

٣٥ - وفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فإن ميزانية حكومة الإقليم لعام ٢٠١٠، التي اعتمدها كونغرس كاليدونيا الجديدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بلغت في مجموعها ١,٤ بليون يورو تقريبا. وتتميز هذه الميزانية بزيادة طفيفة في العائدات الضريبية قاربت ١,٥ في المائة مقارنة بالميزانية السابقة.

٣٦ - وفي عام ١٩٩٦، أنشأت الحكومة الفرنسية مؤسسة إصدار العملة في أقاليم ما وراء البحار، وهي مؤسسة وطنية حكومية مقرها في باريس، واعتمدها وفوضتها سلطة إصدار عملة موحدة في الأقاليم الفرنسية في المحيط الهادئ. وتصدر تلك المؤسسة العملة القانونية في كاليدونيا الجديدة، وهي فرنك الاتحاد المالي للمحيط الهادئ (فرنك الاتحاد المالي للمحيط

المهادئ، بالرمز الدولي: XPF). وتضمن الجمهورية الفرنسية قابلية فرنك الاتحاد المالي للمحيط الهادئ للتداول استنادا إلى تكافؤ ثابت مع اليورو (١ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ = ٨,٣٨ يورو، أو فرنك واحد من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ = ٠,٠٠٨٣٨ يورو).

رابعاً - الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٣٧ - إزاء خلفية تمثلها سياسة جارية ترمي إلى إصلاح الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية بين مقاطعة الجنوب (المتقدمة أكثر في بعض القطاعات مثل البنية التحتية، والاقتصاد، والعمالة، والتعليم)، ومقاطعة الشمال ومقاطعة جزر لويالتي الأقل تقدماً في تلك القطاعات، يظل الإقليم أحد أكبر الأقاليم المصدرة للنيكل في العالم. وبالإضافة إلى النيكل، فإن الدعم المالي الكبير من فرنسا وقطاع السياحة يشكّلان مرتكزين أساسيين للاقتصاد. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، لا تزال كاليدونيا الجديدة تعتمد بشكل مكثف على التحويلات المالية المباشرة من فرنسا، وهي التحويلات التي تظل تشكل حوالي ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام ٢٠٠٨، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كاليدونيا الجديدة ٧٤٦ ٢٤ يورو وكان معدل نمو المتوسط في الإقليم ٣,٧ في المائة خلال فترة العشر سنوات الماضية.

٣٨ - ووفقاً لمعلومات وفرتها الدولة القائمة بالإدارة، تظل الدولة الفرنسية تقدم حوافز ضريبية لتشجيع الاستثمارات في القطاعات المنتجة في اقتصادات أقاليم ما وراء البحار. وبالنسبة لكاليدونيا الجديدة، فقد اعتمدت الدولة مشاريع قيمتها ١٢٠ مليون يورو لعام ٢٠٠٩، خصص جلها لقطاع الإسكان الشعبي. وفي الوقت نفسه، بدءاً من عام ٢٠٠٩، فإن علاوة المعاش التقاعدي التي تدفعها الحكومة الفرنسية للعاملين في الخدمة المدنية الذين يحالون إلى التقاعد في أقاليم فرنسا الواقعة فيما وراء البحار يجري إنهاؤها على أساس تدريجي خلال فترة عشر سنوات، مما يؤثر على ٤ ٠٠٠ موظف حكومي في الإقليم.

٣٩ - وكما ورد آنفاً، تبقى تكلفة المعيشة في الإقليم مسألة تبعث على القلق. ووفقاً للمعلومات التي وفرتها الدولة القائمة بالإدارة، ازدادت أسعار الاستهلاك، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بنسبة ٣,٣ في المائة تقريباً بالمقارنة مع الفترة نفسها من السنة السابقة، وهو ما يشكل أعلى مستوى للتضخم من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٤٠ - وكما ورد آنفا، جرى بعض النقاش في الإقليم، مثلما حدث في أقاليم فرنسية أخرى في منطقة المحيط الهادئ، بشأن اعتماد اليورو بدلا من فرانك منطقة المحيط الهادئ الفرنسي أم لا. ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، لم يتخذ أي موقف رسمي ولم يعتمد أي جدول زمني لذلك بعد.

باء - العمل والتعليم

٤١ - كما ورد سابقا، هبط عدد العاطلين عن العمل من ٢٧٥ ١٢ شخصا في عام ٢٠٠٣ إلى ٩٢٣ ٧ شخصا في عام ٢٠٠٧، ليصل إلى ٢٩٢ ٧ شخصا من الباحثين عن العمل في عام ٢٠٠٩، وفقا لما أوردته الدولة القائمة للإدارة، نتيجة إلى حد كبير لزيادة الطلب في صناعة التعدين. وتظل التفاوتات الإقليمية قائمة، مع تركيز نحو ٩٠ في المائة من فرص العمل في مقاطعة الجنوب.

٤٢ - ووفقا لما أوردته وسائل الإعلام، فإن أرقام العمالة التي أصدرها معهد الإحصاء في كاليدونيا الجديدة تبين أنه رغم الانخفاض الذي شهده العام الماضي في أسعار السلع الأساسية، يبدو أن الإقليم قد نجح من الآثار الأكثر سوءا، مع ارتفاع عدد فرص العمل المعروضة بنسبة ٥,٤ في المائة في عام ٢٠٠٩. وتتسم البطالة بالارتفاع عادة في مقاطعة الشمال، بيد أن قيام عدد من المشاريع المرتبطة بالتعدين يعني أن الطلب على العمال قد ارتفع كثيرا في بعض المجالات. وجزر لويالتي النائية وحدها هي التي لم تشهد سوى زيادة طفيفة أو لم تشهد زيادة في فرص العمل المعروضة. والآن يبلغ معدل البطالة في الإقليم عموما نسبة ٦,٤ في المائة.

٤٣ - وفي أواخر عام ٢٠٠٩، اعتمد كونغرس الإقليم قانونا يرمي إلى حماية سوق العمل لفائدة السكان المحليين. ومع ذلك، وفقا لتقارير وسائل الإعلام، خلصت جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني إلى أن أحكام القانون غير كافية وتنافي روح إنهاء الاستعمار كما كرسها اتفاق نومييا.

٤٤ - وكما ورد سابقا، فإن منازعات العمل تتكرر تقليديا في كاليدونيا الجديدة، وهو ما يؤدي إلى فقدان ساعات كثيرة من الإنتاج بسبب الإضرابات وإغلاق أماكن العمل. ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، في عام ٢٠٠٩، فإن الاتحاد النقابي للعمال والموظفين في كاليدونيا الجديدة يظل يشكل النقابة الوحيدة التي حققت تقدما يقارب ٤ في المائة؛ حيث أن مسؤولي نقابات مثل الاتحاد النقابي للعمال الكانك والعمال المستغلين، نظرا لتعرضهم لإدانان قضائية، قد شهدوا تضارؤا في نفوذهم.

٤٥ - ووفقا للأبناء الواردة في وسائط الإعلام، قام وزير التعليم الوطني الفرنسي في عام ٢٠١٠ بزيارة كاليدونيا الجديدة ووقع اتفاقا لنقل سلطة إدارة التعليم الثانوي من فرنسا إلى الإقليم. ويشكل ذلك النقل جزءا من عملية اتفاق نومييا ومن المقرر أن يدخل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وتعهدت الحكومة الفرنسية بمواصلة تحمل تكاليف التعليم التي تصل تقريبا إلى ثلث ميزانية حكومة الإقليم، بما يشمل دفع أجور معلمين وإداريين يبلغ عددهم ٤ ٥٠٠ فرد تقريبا.

جيم - الموارد المعدنية

٤٦ - لدى كاليدونيا الجديدة أكثر من ٢٥ في المائة من موارد النيكل المعروفة في العالم. ووفقا لما أوردته الدولة القائمة بالإدارة، يشكل النيكل المصدر الرئيسي لعائدات الصادرات في الإقليم، حيث يشكل نحو ٦,٨ في المائة من ناتج النيكل في العالم؛ ويوفر فرص العمل لحوالي ٣ ٥٠٠ شخص في شركات للتعددين مختلفة الأحجام. وبالتالي، يظل التقدم الاقتصادي في الإقليم يرتبط ارتباطا وثيقا بالتطورات في سوق النيكل العالمي.

٤٧ - ووفقا لما أوردته الدولة القائمة بالإدارة، عقب هبوط سعر النيكل خلال عام ٢٠٠٨، مما أدى إلى تخفيضات في الإنتاج وهبوط في عائدات الصادرات، شهد عام ٢٠٠٩ انعكاسا طفيفا في الاتجاه دون التأثير على الحالة العامة. وفي الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، هبطت قيمة صادرات فلزات ومعادن النيكل بدولارات الولايات المتحدة بنسبة ٢٨,٩ في المائة و ٣٨,٣ في المائة على التوالي. ويظل هذا القطاع الشديد النشاط يشكل ما يصل إلى ٩٠ في المائة من صادرات كاليدونيا الجديدة ويولد العديد من النشاطات الاقتصادية ذات الصلة التي تعتمد جميعها بشكل تام تقريبا، مباشرة أو غير مباشرة، على الطلب الدولي وأسعار النيكل. ولا تزال حكومة الإقليم تركز على تنمية الإنتاج المحلي من المعادن الذي يتوقع له أن يحقق قدرا من الثروة المستدامة أكبر من الصادرات المعدنية.

٤٨ - ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، اعتمد كونغرس كاليدونيا الجديدة في عام ٢٠٠٩ مخططا لاستغلال الثروات المعدنية، وأعقب ذلك فورا وضع مشروع قانون التعدين. ويعزز هذان النصان اتخاذ نهج أكثر تجانسا إزاء صناعة التعدين، ويتضمنان قسما كبيرا مكرسا للصناعات التحويلية المحلية للموارد، مع ضمان صون البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي.

٤٩ - علاوة على ذلك، يجري حاليا تنفيذ مشروعين رئيسيين متعلقين باستخراج النيكل في كاليدونيا الجديدة، هما مشروعا إستراتا وشركة فالي (شركة فالي دي ريو دوسي سابقا).

وعلى الرغم من أن هذين المشروعين يندرجان ضمن استراتيجية التنمية وإعادة التوازن الاقتصادي للإقليم التي تحظى بتوافق سياسي كبير، فإنهما يثيران خلافات لأسباب إيكولوجية ومالية. وعلى وجه الخصوص، فيما يتعلق بمشروع شركة فالي، كثيرا ما يشار إلى أن حقوق استغلال المعادن قد تم الحصول عليها بثمن بخس. ومن ناحية أخرى، هناك تخوف لدى السكان المحليين من أن التنمية قد تضر بالبيئة في المنطقة. واستفاد مشروع الشمال (لشركة إستراتا)، حتى الآن، من دعم أكبر سياسيا ومن السكان المحليين.

دال - السياحة

٥٠ - تظل السياحة تشكل قطاعا هاما في اقتصاد الإقليم. ووفقا لما أورده الدولة القائمة بالإدارة، تشكل السياحة حوالي ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم وحوالي ٨ في المائة من العمالة. ويأتي معظم السياح من فرنسا واليابان وأستراليا ونيوزيلندا. وخلال السنوات الأخيرة، ظلت أعداد السياح مستقرة عند حوالي ١٠٠ ٠٠٠ زائر سنويا. وعلى العكس من ذلك، حدثت زيادة كبيرة في أعداد القادمين بسفن الرحلات السياحية (١٦٠ ٠٠٠ زائر في عام ٢٠٠٩ مقابل ١٢٠ ٠٠٠ زائر في المتوسط في أوائل الألفية الجديدة).

٥١ - وكما ورد سابقا، وضعت حكومة كاليدونيا الجديدة خطة استراتيجية لإحياء صناعة السياحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ ترمي إلى زيادة عدد السياح إلى ١٨٠ ٠٠٠ خلال العقد ٢٠٠٥-٢٠١٥. وتشمل المرحلة الأولى استراتيجية تسويقية جديدة وسكن الإيجار المدعوم يرميان إلى اجتذاب الزبائن الأثرياء. وترمي المرحلة الثانية، الجاري تنفيذها في الوقت الحاضر، إلى زيادة الطاقة الاستيعابية للفنادق. ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، توفر فنادق كاليدونيا الجديدة في الوقت الراهن ٩٣٣ غرفة مقابل ٤٠٠ غرفة في عام ٢٠٠٦. وستسعى المرحلة الأخيرة إلى توطيد مركز الإقليم في سوق السياحة الدولية. ويستمر العمل في تجديد وتطوير مطار تونتوتا، وهو مطار نومييا الدولي، ومن المقرر أن يكتمل بحلول أوائل عام ٢٠١١.

هاء - القطاعات الاقتصادية الأخرى

٥٢ - تشمل القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تسهم في الناتج المحلي الإجمالي لكاليدونيا الجديدة التجارة، والخدمات، والتشييد والأشغال العامة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والزراعة. ولا يصلح للزراعة سوى قدر قليل من الأرض، وتشكل المواد الغذائية

حوالي ٢٠ في المائة من واردات الإقليم. ووفقا لما أفادت به حكومة الإقليم، يمتلك السكان الكاناك نصف الأراضي التقليدية.

٥٣ - وعلى الرغم من أن قطاعي الزراعة ومصائد الأسماك يمثلان جزءا صغيرا من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم، فإنهما يشغلان مكانا مركزيا في مجتمع كاليدونيا الجديدة، إذ يعمل فيهما حوالي ٣٠ في المائة من السكان. وكما ورد في السابق، لا يزال احتمال نشوء زراعة منخفضة التكلفة وواسعة النطاق بعيدا، ولكن يعمل مزارعون بعدد متنام في مجال السياحة الإيكولوجية بغية توليد مزيد من الدخل.

٥٤ - ووفقا لما أوردته الدولة القائمة بالإدارة، لا تزال مصائد الأسماك متخلفة، إذ لا يبلغ صيد الأسماك التجاري سوى ثلث الجني الكلي. وكانت الصادرات من الجميري ثانية أكبر فئة من صادرات كاليدونيا الجديدة في عام ٢٠٠٨، بعد النيكل ومنتجات النيكل؛ ومع ذلك، رغم المساعدة الاستثمارية المقدمة إلى مصائد الأسماك، فإن هذا القطاع يتأثر ببعض الصعوبات الهيكلية التي تزيد تكاليف الإنتاج وتضعف موقف القطاع مثل البعد عن الأسواق.

٥٥ - وكما ورد سابقا، كان قطاع التشييد يتسم بالحيوية في السنوات القليلة الماضية، وكان يشكّل زهاء ٨,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، مشغلا نسبة ٩,٨ في المائة من السكان ذوي الرواتب في سنة ٢٠٠٨. ولا يزال قطاع الصناعة التحويلية صغير الحجم، مشكلا نحو ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو يركز إلى حد كبير على تحويل المواد الغذائية والمنسوجات والمواد البلاستيكية، ويتم استيراد معظم المواد الاستهلاكية.

خامسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٥٦ - إن الإطار القانوني الذي يمكن لكاليدونيا الجديدة أن تقيم ضمنه العلاقات الخارجية محكوم بالقانون الأساسي لعام ١٩٩٩.

٥٧ - وكاليدونيا الجديدة عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٢.

٥٨ - وفي ٢٠٠٦ أصبحت كاليدونيا الجديدة عضوا منتسبا في منتدى جزر المحيط الهادئ، بعد أن كانت مراقبة منذ ١٩٩٩. وحضر وفد كاليدونيا الجديدة، برئاسة رئيس حكومة الإقليم، الاجتماع الأربعين للمنتدى الذي عقد في كيرنس، بأستراليا، في الفترة من ٣ إلى

٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩. ومنذ عام ٢٠٠٧، مُنح مركز المراقب لشعب الكاناك، ممثلاً بجهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، في إطار مجموعة الطليعة الميلانيزية.

٥٩ - كذلك فإن كاليدونيا الجديدة عضو في جماعة منطقة المحيط الهادئ، وهي أقدم منظمة إقليمية في منطقة المحيط الهادئ، ومقر أمانتها في نوميا. ومن الترتيبات الإقليمية الأخرى التي تشارك كاليدونيا الجديدة فيها في منطقة المحيط الهادئ برنامج البيئة الإقليمي لمنطقة جنوب المحيط الهادئ وبرنامج التنمية لجزر منطقة المحيط الهادئ ولجنة العلوم الأرضية التطبيقية في جنوب المحيط الهادئ.

٦٠ - وتواصل كاليدونيا الجديدة تعزيز روابطها مع الاتحاد الأوروبي الذي لها فيه مركز الإقليم المنتسب، وهو مركز منحته معاهدة روما التي تشكل أساس السياسة الإنمائية التي يتبعها الاتحاد الأوروبي حالياً. وكما ورد سابقاً، في إطار صندوق التنمية الأوروبي العاشر للبلدان والأقاليم الواقعة فيما وراء البحار الذي يشمل الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، تتلقى كاليدونيا الجديدة معونة إنمائية من الاتحاد الأوروبي.

٦١ - وقرر مؤتمر القمة الثالث لفرنسا وأوقيانوسيا، الذي عقد في نوميا في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، تعزيز العلاقات فيما بين البلدان الأعضاء في المنتدى، والمنظمات الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ، وفرنسا، والاجتماعات الفرنسية في أوقيانوسيا، بما فيها كاليدونيا الجديدة.

سادسا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٦٢ - في الجلسة ٧ التي عقدتها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (انظر الوثيقة A/AC.109/2009/SR.7) اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع قرار عرضته فيجي (انظر الوثيقة A/AC.109/2009/L.3).

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٦٣ - في الجلسة ٣، التي عقدتها اللجنة الرابعة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، خاطب رئيس حكومة كاليدونيا الجديدة ومقدم التماس من شعب الكاناك للجنة الرابعة. وبعد ذلك، اعتمدت اللجنة الرابعة في جلستها ٧، المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩،

بدون تصويت، مشروع قرار متعلق بمسألة كاليديونيا الجديدة، وأوصت الجمعية العامة باعتماده^(٢).

٦٤ - وفي الجلسة ٣ (انظر الوثيقة A/C.4/64/SR.3)، فإن رئيس حكومة كاليديونيا الجديدة قال إن اتفاق نومييا ينص على تحرير كاليديونيا الجديدة من خلال المشاركة في السيادة مع فرنسا. وأضاف قائلاً إن هذه السيادة التشاركية تعطي كاليديونيا الجديدة أيضاً دوراً دولياً. وكاليديونيا الجديدة عضو كامل الأهلية في منتدى جزر المحيط الهادئ وفي مجموعة الطليعة الميلانيزية، كما أنها مُمثّلة في منطقة المحيط الهادئ. وقال إن الحكومة كانت قد قررت تقديم تقرير عن الحالة في كاليديونيا الجديدة كل سنة إلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وإلى اللجنة الرابعة عن الوضع في البلد.

٦٥ - وكجزء من الجهود التي تبذلها كاليديونيا الجديدة للاتصال على المستوى الدولي، فإنها سوف تواصل المشاركة في الحلقات الدراسية السنوية التي تعقدها اللجنة الخاصة. ومن هذه الناحية تود كاليديونيا الجديدة أن تستضيف الحلقة الدراسية الإقليمية المتعلقة بإنهاء الاستعمار التي ستعقد في عام ٢٠١٠.

٦٦ - وواصل المتكلم حديثه قائلاً إن اتفاق ماتينيون واتفاق نومييا كان من شأنهما إيجاد بيئة تمكينية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو يتسم بمزيد من المساواة وإعادة التوازن بين مختلف المقاطعات. والمقاطعات تمتلك، في الواقع، حصصاً كبيرة في مؤسسات الحديد والنيكل الرئيسية، كما أنها تبذل جهوداً كبيرة لإعادة التوازن في ملكية الأرض، وأن نصف الأراضي التقليدية مملوك الآن للكاناك. وقد اتخذت تدابير عديدة لضمان أن تؤخذ هوية الكاناك في الاعتبار على نطاق أوسع، بسبل منها إعادة العمل بمسميات الكاناك لأسماء الأماكن، وإدخال لغات الكاناك في المدارس، وعرض المعارف التقليدية. وذكر أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به بالنسبة للتعليم، ومعالجة عدم المساواة الاجتماعي، وضمان التنمية العادلة في جميع المقاطعات. واختتم الرئيس حديثه قائلاً إنه تجري مناقشات مع جميع الأطراف المعنية بشأن إجراء الاستفتاء المنصوص عليه في اتفاق نومييا.

٦٧ - أما السيدة لاووفيا، وهي مقدمة التماس من جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، فقد قالت إن اتفاق نومييا هو اتفاق لإنهاء الاستعمار وسيؤدي إلى حصول كاليديونيا الجديدة على الشكل الكامل للاستقلال الذاتي في إطار الجمهورية الفرنسية. وأضافت قائلة إنه بالنظر إلى أن اتفاق نومييا ينص على نقل السلطات إلى كاليديونيا الجديدة فإنه سوف

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والستون، الملحق رقم ٢٣ (A/64/23) الفصل الثاني عشر، مشروع القرار الرابع.

يتعيّن إدخال تحسينات على حوكمة الإقليم من أجل منح شعب كاليدونيا الجديدة الحرية الكاملة في اتخاذ القرار. ومن هذه الناحية، هناك حاجة إلى تنمية الموارد البشرية لكاليدونيا الجديدة وتنويع اقتصادها، وذلك بوسائل منها استخدام عائدات النيكل التي يمكن استخدامها أيضاً في معالجة أوجه عدم التوازن في التنمية بين المقاطعات.

٦٨ - ومضت المتحدثة قائلة إن هناك مشاكل أيضاً بالنسبة لتمويل التنمية وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية ذات الصلة. والتوزيع غير المتساوي للثروة هو أيضاً مصدر للقلق البالغ؛ إذ أن ما يزيد عن ربع السكان يعيشون في مستوى أدنى من عتبة الفقر، كما أن كثيرين ليس لديهم سكن مريح. وأعلنت المتكلمة أن جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني لا تزال تواصل تعزيز فكرة المشاركة في مصير واحد، وهو ما قد يصبح جنسية، إذا ما قرر شعب كاليدونيا الجديدة ذلك. وفي عام ١٩٩٨، قبل شعب كاليدونيا الجديدة التحدّي المتمثل في إظهار أنه من الممكن أن يسير إنهاء الاستعمار بخطى ديمقراطية وسلمية. غير أن هذه العملية تتطلب وضع سياسات عامة شفافة وقيام الأمم المتحدة بإجراء تقييم لتلك السياسات العامة لضمان عدم تبدد الآمال التي بعثها اتفاق نومييا (انظر الوثيقة A/C.4/64/SR.3).

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٦٩ - في الجلسة العامة ٦٢ للجمعية العامة، المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اتخذت الجمعية دون تصويت القرار ٦٤/١٠٢ بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة على أساس تقرير اللجنة الخاصة المرسل إلى الجمعية العامة والنظر فيه فيما بعد من قبل لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة).